

كنعان النشرة الإلكترونية
Kana'an – The e-Bulletin

السنة الثامنة – العدد 1665

21 سبتمبر (أيلول) 2008

في هذا العدد:

- وعاء الزهّار! عبد اللطيف مهنا.
- هل باعَ الفلسطينيون أرضهم لليهود؟! د. خالد الخالدي.

<http://www.kanaanonline.org/articles/01665.pdf>

* * *

وعاء الزهّار!

عبد اللطيف مهنا

لا جديد في حومة الخلاف الفلسطيني – الفلسطيني الراهن، باعتباره يظل أساساً خلافاً قائماً بين برنامجين ومشروعين ومسارين نقيضين. بيد أن منحاه قد اتخذ بعُيد "الانتخابات التشريعية" لسلطة الحكم الذاتي الإداري المحدود، التي شاركت فيها حماس وفازت، مظهراً سلطوياً أوصلت عقابيله الساحة الفلسطينية إلى ما هي عليه اليوم من حالة انقسامية تنذر بفادح الأخطار التصفوية الماثلة للجميع عياناً، والتي غدت تتهدد قضية العرب المركزية في فلسطين، بانعكاسات داهمة ذات صبغة مصيرية، ليس على وجود شعب بأسره، وإنما تتعدى ذلك إلى مستقبل أمة بكاملها.

إذن، جوهر هذا الخلاف هو موضوعي أساساً، بيد أن مظهره الراهن هو الطارئ، وهنا فحسب يكمن جديدها، إن كان حقاً هناك من جدة قد نعثر عليها فيه. لقد كان الخلاف في السابق، ومنذ أن كان، هو تجل لصراع ناشب في البيت الواحد ويدور بين رؤيتين:

واحدة ترى أن طبيعة العدو المغتصب لفلسطين الاستعمارية الإحلالية، وكذا دوره ووظيفته في سياق المشروع الغربي المعادي للأمة والمنطقة، تجعل من الصراع على فلسطين صراعاً تناحرياً مديداً شاملاً لا سبيل لحله إلا بنفي أحد طرفيه، بمعنى ضرورة انتهاج مبدأ التحرير

- 1 -

لكامل الوطن الفلسطيني التاريخي، واعتماد حق المقاومة أو نهج الكفاح المسلح، باعتباره أداة التحرير الرئيسية، إلى جانب سواها مما يتوفر من سبل مساعدة، سبيلاً لتحقيق ذلك.

والثانية، وهي رؤية قديمة تعود حتى إلى ما قبل حكاية برنامج النقاط العشر، جنحت إلى منطق التسوية الذي قاد الجانحين، بحسن أو سوء نية، إلى منعرجات الواقعية التفريطية المساومة، فالاعتراف بالعدو الغاصب، وصولاً إلى مسلسل التنازلات الأوسلوية وتداعياتها المعروفة والمائلة، وبالتالي ما اصطبغت به الحالة الفلسطينية في العقود الأخيرة، وحتى يومنا هذا.

وعليه، لا يمكن النظر إلى حال الانقسام الفلسطيني - الفلسطيني، لا سابقاً، ولا راهناً، ولا مستقبلاً، إلا من خلال ضرورة الأخذ في الاعتبار موضوعية هذا الخلاف المزمّن. وبعدها يجوز لنا أن نأتي إلى جديده، أو ما قلنا إنه التمثّل السلطوي الطارئ للخلاف الذي نجم عن نتائج تلك المدعوة بـ"الانتخابات التشريعية" تحت الاحتلال، باعتبارها كانت إفرازاً أوسلويّاً، أو عقدت تحت ذات السقف التسويي وفي سياق استحقاقاته.

لقد كنت منذ البداية، وأنا الذي يفرق ما بين المقاوم والمساوم، مهما أخطأ الأول أو أصاب، ومهما برر الثاني تفريطه في الحقوق أو تنازله عنها، أحد الذين رأوا في ولوج حركة حماس منزلق تلك الانتخابات، خطأ استراتيجياً فادحاً سوف يتردّ أذاه عليها كحركة مقاومة رئيسة وفاعلة في الساحة الوطنية، وبالتالي على كل أطراف جبهة خيار المقاومة، بل والقضية برمتها. ورأيت في حينه من بين من رأوا أن استدراجها إلى ملعب أوسلو كان في وجه من وجوهه عامل إنقاذ لسلطتها المتداعية التي كانت على شفير الانهيار. وإنه لزام عليها من الآن فصاعداً، أي بعد فوزها في تلك الانتخابات، حل متحارجه الجمع المستحيل بين السلطة والمقاومة. وعليه، لم أكن لأفاجأ، فيما بعد، بسلسلة "التهديدات" التي سرعان ما ظلت تتحول إلى نوع من التزام يأتي من طرف واحد، هو الفلسطيني، يخرقها أو ينهيها العدو وقتما يشاء. كما لم أصدّق يوماً أن من استدراج حماس لفخ الانتخابات، سوف يسمح لها بممارسة سلطتها ومقاومتها، أو الجمع بين هذين النقيضين، وعليه، لا غرابة عندي في استمرار تشديد الحصار الرهيب على غزة من قبل كافة أطراف جبهة تصفية القضية الفلسطينية الدولية والإقليمية منها... وصولاً إلى تكرار استئثار حروب العائلات المخزية في غزة.

... هذا الحصار الذي من أهدافه الجلية أمران، أعتقد أن لا عودة عنهما بالنسبة لهذه الأطراف المعادية لحماس والمتآمرة على الشعب الفلسطيني، هما:
وجوب قبول حماس بكل ما سبق وأن قبل به الأوسلويون من اتفاقات عقدها مع العدو، والتسليم بما قد تسفر عنه طبخة مفاوضات ليفني - قريع، أو ما يشبهها، من ذات النوع الذي يدور في الخفاء مستقبلاً، أي إسقاط حماس المقاومة، أو إسقاط حماس السلطة... هذه السلطة التي انحصرت راهناً في غزة وتحولت إلى عبء عليها وعلى أهلها المحاصرين، ويتم استثمارها ما

أمكن لفصلها نهائياً عن الضفة المحتلة، إلى جانب إن حماس تدفع ثمنها وأثمان مواقفها يوماً في الضفة ملاحقة ومطاردة واعتقالات وتصفيات.

والخلاصة، إنهما هدفان باقيا ما بقيت حماس في بعض من سلطة بلا سلطة وتحت احتلال ورهن سقف أو سلو التصفوي، ولن يتغيرا، مهما ارتفعت وتيرة التكاذب الحوارى الفلسطينى والنداءات الوحديّة العاطفيّة المستمرة الصادق منها والمضلل أو انخفضت، أو توالي مسلسل محاولات المصالحة بين رام الله وغزه المتنقلة مشاهدة بين العواصم العربيّة أو توقف.

لا أشك للحظة واحدة في أن حماس سوف لن تقبل بما يريدون إجبارها عليه، وإنها ليست في وارد الخضوع للضغوط الهائلة الممارسة عليها. أقله لأسباب تتعلق بموقعها النضالي وأيدلوجيتها التي ترى في فلسطين وفقاً إسلامياً لا يحق لأحد التنازل عنه، بيد أن خطيئة الوقوع في شرك الانتخابات واحدة من المطبات التي أصبح من الصعب تفادي تداعياتها، ولعلها أصبحت واحدة من عقد الراهن الفلسطينى التي لا حل لها في رأيي، اللهم إلا بأن تترك حماس سلطة أو سلو لأوسلوبيها، متخلفة عن متحارجه الجمع بينها وبين المقاومة.

قد يقول قائل، إن حلك هذا فنتازي، وهو على الأقل غير وارد عند حماس، وحتى لو ورد فقد أصبح الآن من الصعوبة بمكان، لا سيما وقد وصلت الحال إلى ما هي عليه، وحيث أصبح لدينا على الأرض سلطة في رام الله وأخرى في غزة... والسجال بينهما دائر، وآخر طرائفه غير المسلية، مسألة اقتراب استحقاق ما تدعى "الانتخابات الرئاسية" وحكاية التجديد المزمع لأبي مازن عندما تنتهي ولايته كرئيس لسلطة أو سلو للحكم الذاتى الإدارى المحدود بداية العام المقبل، وهو تجديد تنتويه رام الله وتبرره بوجود إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متلازمة في عام 2010 وفق تفسيرات قانونية تسوقها، وترد عليها حماس بالقول: إن في هذا مخالفة ل"القانون الأساسى الفلسطينى"، تنزع عن عباس شرعيته ويصبح "مغتصباً للسلطة"، وأن لا "انتخابات شرعية" إلا بالتوافق بين غزة ورام الله.

هذا الكلام، ومن قبل الطرفين، أي حماس وفتح أبو مازن، وما بينهما من فصائل، إلا قليلها المسقط الشرعية كلياً عن أو سلو وإفرازاتها، ينطلق من اعتبار أن هذه الإفرازات، والتي جميعها تقوم تحت الاحتلال وتبقى بالتوافق معه، هي شرعية... وبالتالي حديث يدور بمعزل عن سؤال يطرحه الشعب الفلسطينى: وفي ظل هكذا مفاوضات ومساومات تدور في الخفاء، كل ما يريده العدو منها هو توفير الوقت المطلوب لمخططات التهويد وتعزيز حركة بناء المستعمرات، ترى ما الذي سوف يتبقى من الوطن حتى ذلك الوقت الذي قد يحين فيه لحماس وعباس خوض منافستهما الانتخابية السلطوية الموصوفة بالشرعية؟!!

إذن، ما الحل؟؟!!

ليس من السهل تصوّر حل لخلاف هكذا جوهره، أو هذه هي حال تمظهره السلطوي العبثي الراهن الذي يزيد من تعقيداته... لقد تصادف قبل أيام، وعلى شاشة إحدى الفضائيات، أن استمعت وشاهدت جزءاً يسيراً من محاضرة رمضانية للدكتور محمود الزهّار القائد البارز والفاعل في حركة حماس. مرّ في معرضها ملمحاً إلى بعض المبررات، أو الأسباب، التي دفعت حماس لخوض الانتخابات إياها، وبالتالي إلى وقوعها في ورطة محاولة الجمع بين السلطة والمقاومة... أسباب لطالما سمعنا أن بعضاً منها كان اعتراضياً، وحتى ربما كان بعضه يظل خاضعاً للجدل ويستحق النقاش وحتى التبرير... بيد أن ما استوقفني في كلام الزهّار أنه وبعد كل مثل هذه التجربة الانتخابية الأوسلوية المريرة التي خاضتها حماس، هو توصيفه للمؤسسة الأوسلوية، وتحديد ما يدعى بـ"المجلس التشريعي" بأنه أشبه ما يكون بالوعاء... الوعاء الذي بالإمكان ملؤه سماً أو عسلاً وفق تعبيره حرفياً!!!

أي أنه كان، وهو ليس في مجمل حديثه ما يشير إلى المراجعة، يريد القول إن حماساً شاءت في حينه أن تملأ هذا الوعاء الأوسلوي عسلاً!

جيد، ولنقل إن هذا هو ما فعلت، لكن وماذا عن سموم الآخرين التي سرعان ما ابتلعت عسل الزهّار؟!

أوسلو، لا تنتج إلا قيقاً وصديداً، ودليلنا المائل الشاخص للعيان، والذي لا يخطئه إلا من شاء إغماض عينيه، هو أن سمومها التي دست ذات كارثة في الجسد الفلسطيني هي من أوصلته أساساً إلى ما هو فيه من انقسام!

(***)

بيع الفلسطينيين أرضهم لليهود حقيقة أم خيال؟!

د. خالد الخالدي

رئيس قسم التاريخ والآثار — الجامعة الإسلامية — غزة

المصدر: المركز الفلسطيني للاعلام

<http://www.palestine-info.info/arabic/qadhya/baya.htm>

يُعد هذا الموضوع من الموضوعات المهمة التي يجب على الفلسطينيين وخصوصاً المتعلمين والمثقفين منهم أن يفهموه جيداً، وأن يحفظوا حقائقه وأرقامه، وذلك للأسباب الآتية:

1- أن كثيراً من أبناء الشعوب العربية قد صدّقوا الإشاعات التي نشرها اليهود، وروج لها أعوانهم، وأهمها: "أن الشعب الفلسطيني باع أرضه لليهود، فلماذا يطالبنا بتحرير أرض قبض ثمنها؟!". وقد تعرضت أنا شخصياً لهذا السؤال مرات عدة، وفي بلدان عربية مختلفة، ووجدته أكثر انتشاراً في البلدان التي يرجى منها أن تفعل شيئاً من أجل تحرير فلسطين.

2- أن مصدر هذه الإشاعة كتاب كتبوا في أكثر الصحف العربية انتشاراً، ونشروا أكاذيب كثيرة، شوهوا فيها صورة الفلسطيني بهدف أن يُفقدوا شعوبهم الحماس لفلسطين، وبلغ بهم الكذب حدّاً امتهنوا فيه جيوشهم، فقالوا: "إن الفلسطينيين يبيعون الضابط العربي لليهود بخمسة جنيهات، والجندي بجنيه واحد".

3- أن العديد من الصحف العربية الرسمية ما زالت إلى اليوم منبراً لكتاب وضعوا أنفسهم في صف أعداء الأمة، وهم لا يملون من مهاجمة الفلسطينيين وتشويههم. وقد قرأت مقالاً لكاتب معروف في صحيفة عربية مشهورة يُهاجم فيه الفلسطينيين الذين تعاطفوا مع العراق أثناء تعرضه للهجوم الأمريكي، يقول فيه بالحرف الواحد: "هذا الشعب الوضع الذي باع أرضه لليهود".

4- أن هذه التهمة تتردد حتى في أوساط المثقفين، وكنا نسمع ذلك أثناء مناقشات مع مثقفين عرب يعملون في السعودية ودول الخليج، ومن ذلك قول أحدهم: "نعمل لكم إيه كل ما نحررها تبيعوها... كل ما نحررها تبيعوها".

5- أن مروجي هذه الإشاعة ينشطون عندما تشتد مقاومة الشعب الفلسطيني لليهود، بهدف قتل أي تعاطف شعبي عربي مع الفلسطينيين.

6- أن الشعب الفلسطيني الذي يحمل لواء الجهاد والمقاومة منذ أكثر من ثمانين عاماً، وقدم مئات الألوف من الشهداء، وما زال يقدم، ويقف وحده في الميدان، صامداً صابراً مجاهداً بالرغم من اجتماع الأعداء عليه، وتخلي ذوي القربى عنه، بل تأمرهم عليه، هذا الشعب يستحق أن ينصف ويدافع عنه، وقد شهد له كل منصف عرفه أو سمع عنه ونذكر فقط من هذه الشهادات قول هتلر في رسالة إلى ألمان السويدية: "اتخذوا يا ألمان السويدية من عرب فلسطين قدوة لكم، إنهم يكافحون إنجلترا أكبر إمبراطورية في العالم، واليهودية العالمية معاً، ببسالة خارقة، وليس لهم في الدنيا نصير أو مساعد، أما أنتم فإن ألمانيا كلها من ورائكم".

7- أنه لا يليق بمتعلم أو مثقف فلسطيني، أن يتهم شعبه، ويقف عاجزاً غير قادر على تقديم المعلومات والحقائق التي تدحض هذا الاتهام.

وسوف أتناول هذا الموضوع بحياد ونزاهة وعلمية، مدافعاً عن الفلسطينيين بما يستحقون، ومحملاً إياهم ما وقعوا فيه من أخطاء. وقد استقيت معلوماتي من كتب ووثائق موثوقة. بلغت مساحة الأراضي التي وقعت تحت أيدي اليهود حتى عام 1948م من غير قتال أو حرب، حوالي (2) مليون دونم. أي ما يعادل 8.8% من مساحة فلسطين التي تبلغ 27 مليون دونم.

حصل اليهود على تلك الأرض (2 مليون دونم) بأربع طرق هي:

الطريق الأول:

650.000 دونماً (ستمائة وخمسين ألف دونم) حصلوا على جزء منها كأقلية تعيش في فلسطين منذ مئات السنين، وتملك أرضاً تعيش عليها، وحصلوا على الجزء الآخر بمساعدة الولاية الأتراك الماسونيين، الذين عينتهم على فلسطين حكومة الاتحاد والترقي، التي كان أكثر من 90% من أعضائها من اليهود. وقد تأمرت جمعية الاتحاد والترقي على السلطان عبد الحميد وأسقطته، لأنه رفض كل عروض اليهود عليه مقابل تمكينهم من أرض فلسطين. ومن هذه العروض إعطاؤه مبلغ خمسة ملايين ليرة إنجليزية ذهباً لجيبه الخاص، وتسديد جميع ديون الدولة العثمانية البالغة 33 مليون ليرة ذهباً، وبناء أسطول لحماية الإمبراطورية بتكاليف قدرها مائة وعشرون مليون فرنك ذهبي، وتقديم قروض بخمسة وثلاثين مليون ليرة ذهبية دون فوائد لإنعاش مالية الدولة العثمانية، وبناء جامعة عثمانية في القدس.

الطريق الثاني:

665.000 دونماً (ستمائة وخمسة وستين ألف دونم) حصل عليها اليهود، بمساعدة حكومة الانتداب البريطاني المباشرة، وقد قُدمت إلى اليهود على النحو الآتي:-

1- أعطي المندوب السامي البريطاني منحة للوكالة اليهودية ثلاثمائة ألف دونم.

2- باع المندوب السامي البريطاني الوكالة اليهودية وبأسعار رمزية مائتي ألف دونم.

3- أهدت حكومة الانتداب للوكالة اليهودية أرض السلطان عبد الحميد في منطقتي الحولة وبيسان - امتياز الحولة وبيسان - ومساحتها 165.000 دونماً (مائة وخمسة وستون ألف دونم).

الطريق الثالث:

606.000 دونماً (ستمائة وستة آلاف دونم)، اشتراها اليهود من إقطاعيين لبنانيين وسوريين، وكان هؤلاء الإقطاعيون يملكون هذه الأراضي الفلسطينية عندما كانت سوريا ولبنان والأردن وفلسطين بلداً واحداً تحت الحكم العثماني يُسمى بلاد الشام أو سوريا الكبرى، وعندما هزمت تركيا واحتل الحلفاء بلاد الشام، قسمت هذه البلاد إلى أربعة دول أو مستعمرات، حيث خضعت سوريا ولبنان للاحتلال الفرنسي، وشرق الأردن للاحتلال البريطاني، وفلسطين للانتداب البريطاني توطئة لجعلها وطناً قومياً لليهود. وهكذا أصبح كثير من الملاك السوريين واللبنانيين يعيشون في بلد وأملاكهم في بلد آخر، فانتهم كثير منهم الفرصة وباعوا أرضهم في فلسطين لليهود الذين دفعوا لهم فيها أسعاراً خيالية، وبنوا بئمنها العمارات الشاهقة في بيروت ودمشق وغيرها. وكانت كمية الأراضي التي بيعت، والعائلات التي باعت كما يلي:

1- باعت عائلة سرسق البيروتية - ميشيل سرسق وإخوانه مساحة 400.000 دونماً (أربعمائة ألف دونم)، في سهل مرج ابن عامر، وهي من أخصب الأراضي الفلسطينية،

وكانت تسكنها 2546 أسرة فلسطينية، طردت من قراها لتحل محلها أسر يهودية أحضرت من أوروبا وغيرها.

2- باعت عائلة سلام البيروتية 165.000 دونماً (مائة وخمسة وستين ألف دونم) لليهود وكانت الحكومة العثمانية قد أعطتهم امتياز استصلاح هذه الأراضي حول بحيرة الحولة لاستصلاحها ثم تملكها للفلاحين الفلسطينيين بأثمان رمزية، إلا أنهم باعوها لليهود.

3- باعت عائلتا بيهم وسرسق (محمد بيهم وميشيل سرسق) امتياز آخر في أراضي منطقة الحولة، وكان قد أعطي لهم لاستصلاحه وتملكه للفلاحين الفلسطينيين، ولكنهم باعوه لليهود.

4- باع أنطون تيان وأخوه ميشيل تيان لليهود أرضاً لهم في وادي الحوارث مساحتها خمسة آلاف وثلاثمائة وخمسين دونماً، واستولى اليهود على جميع أراضي وادي الحوارث البالغة مساحتها 32.000 دونماً (اثنان وثلاثون ألف دونم)، وطردوا أهله منه بمساعدة الإنجليز، بدعوى أنهم لم يستطيعوا تقديم وثائق تثبت ملكيتهم للأراضي التي كانوا يزرعونها منذ مئات السنين.

5- باع آل قباني البيروتيون لليهود مساحة 4000 دونماً (أربعة آلاف دونم) بوادي القباني، واستولى اليهود على أراضي الوادي كله.

6- باع آل صباغ وآل تويني البيروتيون لليهود قرى (الهريج والدار البيضاء والانشراح - نهاريا-).

7- باعت عائلات القوتلي والجزائري وآل مرديني السورية لليهود قسماً كبيراً من أراضي صفا.

8- باع آل يوسف السوريون لليهود قطعة أرض كبيرة لشركة

(Palestinian Land Development Company The)

9- باع كل من خير الدين الأحذب، وصفي قدورة، وجوزيف خديج، وميشال سرجي، ومراد دانا وإلياس الحاج اللبنانيون لليهود مساحة كبيرة من الأراضي الفلسطينية المجاورة للبنان.

الطريق الرابع:

بالرغم من جميع الظروف التي وضع فيها الشعب الفلسطيني والقوانين المجحفة التي سنّها المندوب السامي الذي كان يهودياً في الغالب، إلا أنّ مجموع الأراضي التي بيعت من قبل فلسطينيين خلال ثلاثين عاماً بلغت ثلاثمائة ألف دونم، وقد اعتبر كل من باع أرضه لليهود خائناً، وتمت تصفية الكثيرين منهم على أيدي الفلسطينيين.

ومن العوامل التي أدت إلى ضعف بعض الفلسطينيين وسقوطهم في هذه الخطيئة:

1- لم يكن الفلسطينيون في السنوات الأولى للاحتلال البريطاني على معرفة بنوايا اليهود، وكانوا يتعاملون معهم كأقلية انطلاقاً من حرص الإسلام على معاملة الأقليات غير المسلمة معاملة طيبة.

2- القوانين الإنجليزية التي سنتها حكومة الانتداب، والتي وُضعت بهدف تهيئة كل الظروف الممكنة لتصل الأراضي إلى أيدي اليهود. ومن هذه القوانين، قانون صك الانتداب الذي تضمنت المادة الثانية منه النص الآتي: " تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل فلسطين في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء الوطن القومي لليهود".

وجاء في إحدى مواد الدستور الذي تحكّم بمقتضاه فلسطين النص الآتي: " يشترط أن لا يطبق التشريع العام ومبادئ العدل والإنصاف في فلسطين إلا بقدر ما تسمح به الظروف، وأن تراعى عند تطبيقها التعديلات التي تستدعيها الأحوال العامة". إضافة إلى مادة أخرى تقول: " بما أنّ الشرع الإسلامي خوّل للسلطان صلاحية تحويل الأراضي الميري (الحكومية) إلى أراضي الملك فإنه من المناسب تحويل المندوب السامي هذه الصلاحية".

3- الإغراءات الشديدة التي قدمها اليهود للذين يبيعون الأرض، فقد بلغ ما يدفعه اليهودي ثمناً للدونم الواحد عشرة أضعاف ما يدفعه العربي ثمناً له. وقد تسبب ذلك في سقوط بعض أصحاب النفوس المريضة، ومثل هذه النوعية لا تخلو منها أمة من الأمم.

4- الفساد الذي نشره اليهود، وحمته القوانين البريطانية التي تبيح الخمر و الزنا.

ويُسجَل للشعب الفلسطيني أنه أجمع على تجريم القلائل الذين ارتكبوا هذه الخطيئة، ونبذهم واحتقرهم وخوّنهم ونفذ حكم الإعدام في كثير منهم.

وقد نشرت الصحف أخباراً عن تصفيات تمت في فلسطين لأشخاص باعوا أرضهم لليهود أو سمسروا لبيع أراض لليهود نذكر منها فقط ما نشرته جريده الأهرام في العدد 28 و 29 تموز (يوليو) 1937م "اغتيال بالرصاص (فلان) بينما كان في طريقه إلى منزله ليلاً، وهو مشهور بالسمسرة على الأراضي لليهود، وترأس بعض المحافل الماسونية العاملة لمصلحة الصهيونية، وقيل إن سبب اغتياله هو تسببه في نقل ملكية مساحات واسعة من أخصب أراضي فلسطين لليهود، وقد أغلق المسلمون جامع حسن بيك في المنشية لمنع الصلاة عليه فيه، ولم يحضر لتشييعه سوى بعض أقاربه، وليس كلهم، وبعض الماسونيين، وقد توقع أهله أن يمنع الناس دفنه في مقابر المسلمين، فنقلوا جثته إلى قرية قفيلية بلدته الأصلية، وحصلت ممانعة لدفنه في مقابر المسلمين. وقيل إنه دُفن في مستعمرة يهودية اسمها "بنيامينا" لأنه متزوج من يهودية، وأن قبره قد نبش في الليل وألقيت جثته على بعد 20 متراً.

يتبين مما سبق أن الـ 8.8 في المائة من مساحة فلسطين أو الـ 2 مليون دونم التي وقعت في أيدي اليهود حتى سنة 1948م، لم يحصل عليها اليهود عن طريق شرائها من فلسطينيين كما يتصور حتى الكثير من مثقفينا، بل وصل معظمها إلى اليهود عن طريق الولاية الأتراك الماسونيين والمنح والهدايا من الحكومة البريطانية، والشراء من عائلات سورية ولبنانية، وأن 300.000 دونماً فقط اشترت من فلسطينيين خلال ثلاثين عاماً من السياسات الاقتصادية الظالمة والضغط والمحاولات والإغراءات، أي أن 8/1 (ثمان) الأراضي التي حازها اليهود حتى سنة 1948م، كان مصدرها فلسطينيون، وقد رأينا كيف باعت عائلة

لبنانية واحدة 400.000 دونماً في لحظة واحدة، وهو أكبر مما باعه فلسطينيون خلال ثلاثين عاماً. وأنّ هؤلاء قلة شاذة عوقبوا بالنبذ والقتل.

ولا يخلو مجتمع حتى في عهد النبي، صلى الله عليه وسلم، من ضعاف ومناققين، وليس من الإنصاف، أن يتحمل الشعب الفلسطيني كله جريمة ارتكبتها بعض شواذه. لا سيما أن هذا الشعب حاسب هؤلاء الشواذ وعاقبهم.

وإنّ ما يقدمه الشعب الفلسطيني اليوم من تضحيات و بطولات بعد مضي أكثر من نصف قرن على احتلال أرضه، وإصراره على المقاومة والجهاد والاستشهاد بالرغم من ضخامة المؤامرة ضده لخير دليل على تمسكه وعدم تفريطه بأرضه المقدسة المباركة.

-
- الآراء الواردة في المقالات لا تعبر بالضرورة عن رأي إدارة الموقع أو محرري "كنعان".
 - عند الاقتباس أو إعادة النشر، يرجى الإشارة الى "كنعان".

• يرجى ارسال كافة المراسلات والمقالات الى عنوان "كنعان" الالكتروني: mail@kanaanonline.org

- Please write to us or send your contributions to: mail@kanaanonline.org.
- To visit Kana'an website, please go to: <http://www.kanaanonline.org>.
- To subscribe to our mailing list, please send a blank e-mail message to arabic-join@kanaanonline.org.
- To unsubscribe from our mailing list, please send a blank e-mail message to arabic-leave@kanaanonline.org.